الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.37

Distr.: General

12 May 1998
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين
المعقودة بالمقر في نيويورك،
الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/25/3 ، A/52/175-E/1997/75، A/52/203-E/1997/85، A/52/212، A/52/222 و A/52/354؛ A/C.2/52/5؛ E/1997/49 و E/1997/INF/3/Add.1)

١ - **السيد كمال** (باكستان): تكلم بصفته رئيس الفريق العامل للمعلوماتية فقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أنشأ بقراره ٦١/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ الفريق العامل للمعلوماتية بهدف رئيسي وهو أن يكفل للدول الأعضاء، ضمن الموارد الموجودة التمتع بالوصول إلى قواعد البيانات ونظم المعلومات المحوسبة في الأمم المتحدة، بشكل سهل واقتصادي ودونما عائق.

٢ - وقال إن الفريق العامل قد ركز، أثناء المرحلة الأولية من العمل، على ثلاثة مجالات تتطلب اهتماما فوريا، وهي الربط بين البعثات الدائمة ومنظومة الأمم المتحدة، والتدريب، وإزالة العراقيل أمام الوصول إلى قواعد البيانات في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن الفريق الفرعي التقني يستعد لتناول المسائل المحددة جدا بهدف تحقيق الأهداف التي وضعت. وينبغي إبراز بعض إنجازات الفريق العامل: فقد تم ربط جميع البعثات بالأمم المتحدة في حزيران/يونيه؛ وتم وضع برامج تدريبية تستند إلى احتياجات البعثات والأمانة العامة؛ وتمت إزالة العقبات المختلفة أمام الوصول إلى الشبكة، كما تم الربط بين نظام القرص البصري وشبكة الانترنت؛ وحملت جميع قرارات ومقررات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ على النظام باللغات الرسمية الست؛ كما أن وثائق الأمم المتحدة ومعلوماتها الهامة وُضعت بشكل منتظم على صفحة الاستقبال على شبكة الانترنت؛ وعُرض على البعثات الدائمة التدريب على كيفية استخدام لغة HTML لتدوين ونقل النصوص، مما يُمكنها من إنشاء صفحات استقبال خاصة بها. وتم إنشاء مرفق لعقد المؤتمرات باستخدام الفيديو وتركيب حواسيب شخصية موصولة بشبكة الانترنت في قاعة المندوبين ومكتبة داغ همرشولد، ونظمت ندوات إعلامية شارك فيها ممثلون عن البعثات الدائمة، والأمانة العامة والقطاع الخاص. وكان من نتيجة هذه المنجزات أنها أدت إلى استخدام أكثر كفاءة لتكنولوجيا الاتصالات وخفض في تكاليف السفر والطباعة. كما أنها ساعدت على توفير الوقت وتجنب الهدر والازدواجية.

٣ - وأضاف أن من بين المبادرات الأخيرة الأخرى إنشاء مجموعة موحدة لعناوين البريد الالكتروني أو عناوين المجموعات "List-serv" لكل مجموعة إقليمية ومجموعة الـ ٧٧، تمكن من إرسال رسائل البريد الالكتروني إلى جميع البعثات الدائمة والدول الأعضاء في تلك المجموعة، وقد شرعت مكتبة داغ همرشولد في تشكيل مجموعة شركات لتقاسم تكلفة تراخيص المواقع للخدمات الالكترونية مثل وحدة المعلومات الإيكونومست "Economist Intelligence Unit" والخدمة الصحفية "نيوزإدج" "NewsEdge". والهدف من ذلك هو شمول البعثات الدائمة بالعقود كمستخدمين ومأذون لهم. كما تم تنظيم دورات تدريبية مختلفة في كيفية استخدام الانترنت. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أدى دورا محوريا في مجال الربط وإزالة العقبات أمام الوصول إلى الشبكة، بنقل مسؤولية توفير الدعم للبعثات الدائمة إلى الأمانة العامة. ومع أن موارد الأمانة العامة ليست كافية لأداء هذه المهمة الضخمة، فإنها سوف تسعى إلى الإبقاء على الخدمات للدول الأعضاء. ويقوم الفريق الفرعي التقني حاليا بوضع استراتيجية إدارة معلومات على نطاق المنظومة. كما يعكف الفريق العامل على إعداد ورقة عن المشكلة التقنية

المتمثلة في تحويل تواريخ الحاسوب إلى عام ٢٠٠٠، وسوف توزع هذه الورقة على البعثات الدائمة. وبما أن كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تستخدم اسم مجال مختلفا على شبكة الانترنت، مما يجعل من الصعب الوصول إلى قواعد بياناتها، فإن الفريق العامل يقوم بدراسة إمكانية وضع اسم مجال جديد للأمم المتحدة يشمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وينظر الفريق الفرعي التقني في سبل تمكين الدول الأعضاء من استخدام برنامج إقامة شبكات التنمية المستدامة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أنه يسعى لربط نظم عقد المؤتمرات بالفيديو بالجامعات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في صياغة القرارات والوثائق.

٤ - **السيد كفالدهايم** (النرويج): في معرض إشارته لتقرير الأمين العام بشأن الأفكار الجديدة والمبتكرة لتدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا الواردة في الوثيقة A/52/303-E/1997/85 قال إن الوثيقة تفتقر إلى استعراض طرائق وجدوى وتكاليف وفوائد تنفيذ مصادر جديدة ومبتكرة لتدبير الأموال، كما يطلب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، فإن الاستنتاجات الواردة في الفقرة ١٠ تبدو قطعية إلى حد ما بالنظر إلى المدخلات المحدودة من جانب الحكومات والمنظمات.

٥ - ومضى فقال إن النرويج تعتقد بأنه ينبغي أن تكون مصادر التمويل التي يناقشها التقرير إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وألا تستخدم بصفتها أموالا أساسية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يدل التقييم الواقعي لهذه الحالة، واحتمالات المستقبل للتبرعات، فضلا عن كمية الأموال المطلوبة لأنشطة الأمم المتحدة، على أنه ينبغي أن تأتي الأموال الإضافية، بصورة رئيسية، من بلدان غير البلدان المانحة التقليدية أو عن طريق آليات جديدة ومبتكرة للتمويل. وإن حكومته تؤيد اقتراح الأمين العام إنشاء مكتب للتمويل الإنمائي يضطلع بالعمل الهام الذي هو تدبير الأموال الجديدة، ويمكن أن يزيد من العمل التحليلي بشأن هذه المسائل بمساعدة خبراء معترف بهم دوليا في هذا الميدان.

٦ - **السيد غولوبوف** (أوكرانيا): قال إن التقدم المحرز في إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، المشار إليه في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى زيادة كفاءة تنظيم الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس، ابتداء باختيار موضوع ملائم للدورة الموضوعية. ومع ذلك تدل نتائج آخر دورة معقودة على أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله. على سبيل المثال، استغرقت المناقشات بشأن استنتاجات الجزء الرفيع المستوى المتفق عليها وقتا أطول مما ينبغي، وحُذف من نص هذه الاستنتاجات بعض الملاحظات المفيدة التي أبديت أثناء الجلسات العامة. ومع أن عدد القرارات والمقررات التي اعتمدت قد انخفض وأمكن تجنب المناقشات غير المجدية، فإن أساليب العمل تحتاج إلى تحسين أكثر؛ يضاف إلى ذلك، أن جدول أعمال الجزء العام ما زال مثقلا.

٧ - وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الي يقترحه الأمين العام قال إن وفده يؤيد التوصية بتعزيز دوري المجلس الأساسيين في إدارة السياسة العامة والتنسيق، لتمكينه من أداء دوره بصورة أفضل في الحوار بشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. وقال إنه يتفق أيضا مع القول إن المجلس في حاجة إلى تنظيم دوراته وإجراءات تقديم تقاريره بصورة أفضل، وإلى ترشيد أجهزته الفرعية. غير أنه لا يعتقد بأنه ينبغي أن تدمج أعمال ومهام اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة من أجل التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية في لجنة

التنمية المستدامة لأن من شـــأن هـــذا أن يزيد من أعباء مهام تلك اللجنة، المسؤولة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أنه تساور وفده بعض الشكوك بالنسبة للاقتراح بعقد اجتماعات الأجزاء المختلفة من دورة المجلس في أوقات مختلفة من السنة لأن القرارات قد تفقد طبيعتها المتكاملة، علاوة على الزيادة الممكنة في التكاليف، وقال إن أوكرانيا تؤيد توصية الأمين العام بتمديد فترة جزء الأنشطة التنفيذية، والاستعاضة عن لجنة التخطيط الإنمائي بأفرقة خبراء بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسياسة العامة.

٨ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإنه يرحب باستنتاجات الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ المعقودة في جنيف ويتفق مع استنتاجات الجزء الرفيع المستوى بشأن موضوع "تهيئة" بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية بما في ذلك تدفقات رأس المال، والاستثمار والتجارة. وقد تم في الجزء الرفيع المستوى تحديد العناصر العامة لبيئة دولية تمكينية للتنمية، بما فيه إيجاد وصون أحوال دولية مستقرة؛ إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية؛ وإنشاء نظام تجاري أكثر تعددية، وتقديم الدعم إلى أكثر أعضاء المجتمع الدولي ضعفا وقابلية للتأثر عن طريق معاملة أكثر رعاية في التجارة والتمويل. أما على الصعيد الوطني فقد تقرر أن اعتماد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وإيجاد أحوال مواتية للاستثمار هما أمران أساسيان لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية.

٩ - وقال إن حكومته ما فتئت تعمل على تعزيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي باتخاذ تدابير لحماية هذه الاستثمارات وكذلك تدابير بشأن الضرائب. وعلاوة على ذلك أتُخذ إجراء جماعي داخل إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ومواءمتها بهدف اجتذاب استثمارات للمنطقة. وهذه التدابير، التي يصاحبها الاستقرار السياسي السائد، توفر للمستثمرين فرصة فريدة. غير أن هناك حاجة لتعاون دولي لتهيئة بيئة تمكينية. ولهذا، فإن وفده يدعو إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولا سيما التي تدعم أقل البلدان نموا، بما يمكنها من انتهاز الفرص التي تتيحها لها عولمة الاقتصاد العالمي.

١٠ - وأضاف أن القضاء على الفقر في موزامبيق مسألة تشكل مصدر قلق كبير للحكومة وللمجتمع بأسره. وقد وضعت الحكومة هذه المسألة على رأس أولوياتها في خطة الخمس سنوات، إلى جانب مسألة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل توفير المياه والمرافق الصحية، لأن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان المناطق الريفية والضواحي يعيشون في فقر مدقع، ولأن غالبية السكان لا تتوفر لهم مياه الشرب. إن مسألة الفقر، التي لن تحل في الأجل القصير، تتطلب عملا دوليا جماعيا، ليس عن طريق المؤسسات الخيرية وحدها ولكن من خلال القيام، في المقام الأول، بتوفير فرص العمل فيما يتم تناول المسائل الإنمائية العالمية.

١١ - واستطرد قائلا إن تمكين المرأة يتصل بقضايا أوسع تتعلق باشتراك المجتمع بأسره في التنمية، وإن استنتاجات المجلس المتفق عليها بشأن إدماج منظور نوع الجنس في صلب جميع برامج وسياسات منظومة الأمم المتحدة خطوة هامة في تناول هذه المسألة.

١٢ - ومضى فقال إن رئيس موزامبيق تكلم في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة عن العلاقة بين السلم والاستقرار والديمقراطية وعملية التنمية، وشدد على رغبات ومطامح شعب موزامبيق في العيش في وحدة

وانسجام داخل إطار من التنوع، تمشيا مع ثقافة السلم والمسامحة المتنامية في البلاد. وفي مؤتمر مابوتو الأخير بشأن ثقافة السلم والحكم الصالح، سلم المؤتمر بأن السلم والديمقراطية أداتان أساسيتان في تعزيز التنمية، نظرا إلى أن خمس سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الأمية والجوع وسوء التغذية والأمراض المستوطنة.

١٣ - وقد أبرز أهمية تنشيط أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يقوم بدور أكبر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وأثنى على الحوار الإيجابي الرفيع المستوى الآخذ في التطور الناشئ بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسستي بريتون وودز.

١٤ - **السيد كابنغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن البرامج التي وضعت لتعزيز تنمية البلدان الأشد حرمانا لم تحقق النتائج المتوقعة؛ بدلا من الإسراع بخطى التنمية فيها وتوطيد التعاون الدولي، ازداد عدد البلدان الفقيرة في العالم.

١٥ - وأضاف أنه يتعين زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة المساعدة التقنية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو لكي يتسنى لبلدان أفريقيا اكتساب القدرة الضرورية على إيجاد أحوال مواتية للتنمية المستدامة. وأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد انضمت إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبهذا برهنت على اهتمام حكومته بتحسين علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف وكسبت التفاهم والدعم لبرنامجها للإعمار الوطني. وهو برنامج موجه نحو تلبية الاحتياجات الملحة ويشمل تدابير للإنعاش لها طبيعة إنسانية تستحق الدعم غير المشروط من المجتمع الدولي. وقد تمت الموافقة على خطة لثلاث سنوات تشمل الأولويات التالية: الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والزراعة، والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والتعليم وإيجاد فرص العمل والقضاء على البطالة وضمان أمن وحماية الأشخاص والممتلكات.

١٦ - وقال إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ما زالت تعاني من الآثار العكسية للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى تكرر طلبها تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤/٤٩ بشأن المساعدة الخاصة المقدمة للبلدان المستقبلة للاجئين الوافدين من رواندا تنفيذا كاملا بحيث تُعطى هذه البلدان تعويضا عادلا عن النفقات والأضرار التي تكبدتها نتيجة لوجود أعداد كبيرة من اللاجئين في أراضيها. وفي الوقت نفسه، إن بلاده تحث المجتمع الدولي، الذي أيد دكتاتورية لا توصف على مدى ٣٠ عاما، بأن يفي بمسؤولياته وأن يعمل على إجراء الانتخابات القادمة دون تأخير. وإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتخلف في العملية الانتقالية، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها.

١٧ - ومضى قائلا إن وفده يرحب بتقرير الأمين العام (A/52/203) ويحدوه الأمل في إحراز مزيد من التقدم في استكشاف أفكار جديدة ومبتكرة لتدبير الأموال ولا سيما تلك المتصلة بإنشاء أطر تيسيرية للربط بين أسواق القروض الصغيرة وأسواق رأس المال، وحوافز الاستثمار ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة. وإن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي صنفتها مؤسستا بريتون وودز على أنها بلد منخفض الدخل شديد المديونية، مهتمة جدا بالمبادرات الجديدة التي قام بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان شديدة المديونية، وتعتبر أن هذه

المبادرات تتمم بصورة ملائمة استراتيجية خفض الدين الحالية إلى أن يتم التفاوض بشأن إيجاد حل دائم لمشكلة الدين.

١٨ - **السيدة باي يونغجي** (الصين): أشارت إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ في جنيف؛ وموضوعها "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة"، وسلطت الأضواء على الأعمال المنجزة خلال الجزء الرفيع المستوى، وأبرزت الدور الهام الذي يضطلع به المجلس في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتوجيهها. وقالت إنه بالنظر إلى أن العولمة والتكامل سيظل لهما أثر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان لمدة من الزمن مستقبلا فإن وفدها يرى أن المشاركين في الجزء الرفيع المستوى من دورات المجلس ينبغي أن يناقشوا بانتظام تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بغية القيام في الوقت المناسب بوضع توصيات بشأن الخطوات اللازم اتخاذها في هذا الميدان.

١٩ - وأضافت أن الجزء المعني بالأنشطة التنفيذية، الذي يهدف إلى تنسيق أنشطة الصناديق والبرامج، لم يقم بمهمته بفعالية. وأنه يجب اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة أن يوفر المجلس للصناديق والبرامج المختلفة التوجيه الفعلي للسياسات. وينبغي للمجلس أن يعطي الأولوية لتمويل عمليات التنمية الذي هو جزء هام من عملية إعادة تنشيط دور المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقترح حلولا ناجعة لمشكلة التمويل.

٢٠ - ومضت إلى القول إن المجلس، وهو مدرك للحاجة إلى تعزيز الكفاءة والتعاون بين هيئاته الفرعية، قد حسن التنسيق والتوجيه اللذين يوفرهما لهذه الهيئات، غير أن ثمة مجالا لمزيد من التقدم. وينبغي أن تمتثل أولوية المجلس في الأعوام القادمة في تنسيق تنفيذ الالتزامات التي عقدت في المؤتمرات الدولية المعقودة في السنوات الأخيرة. وقد واصل المجلس استعراضه الشامل لأعمال هيئاته الفرعية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وينبغي لهذه العملية أن تستمر إلى أن يتم إنجازها بنجاح في حدود الإطار الزمني الذي حددته الجمعية. ونظرا إلى ضرورة اجتناب ازدواجية الجهود وزيادة الكفاءة فإنه ينبغي الحرص على تنسيق عملية الاستعراض تلك مع العمليات الأخرى ذات الصلة.

٢١ - وقالت إنه ينبغي استكشاف كل سبل تعبئة الموارد اللازمة للتعاون الدولي من أجل التنمية - وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن مقترحات التمويل الجديدة تشكل مكملا ضروريا لا بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي في ذات الوقت أن تكون الحالة الخاصة للبلدان النامية معلما أساسيا في هذا المجال ذلك لأن الغرض من استكشاف مصادر تمويل جديدة هو تحسين المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان لا فرض أعباء إضافية عليها. وينبغي للأمانة العامة أن تواصل دراسة وفحص كل السبل الجديدة لتعبئة الموارد وعرضها على الدول الأعضاء للنظر فيها.

٢٢ - واستطردت فقالت إن مسألة الطاقة، وهي ذات أهمية بديهية، تتصل بسياسة البيئة وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ويجب الحفاظ على توازن بين هذين الجانبين عند وضع السياسات وعند إنشاء

المؤسسات ذات الصلة. ويتولى عدد من هيئات الأمم المتحدة حاليا النظر في مسألة الطاقة من منظورات مختلفة، ومن الضروري تعزيز التعاون والاتصال والتنسيق بين هذه الهيئات.

٢٣ - واختتمت كلامها بقولها إن التأخر الشديد في إصدار الوثائق في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أثر سلبا على أعمال الدول الأعضاء. ويأمل وفدها في أن تتخذ الأمانة العامة تدابير فعالة لمعالجة هذه الحالة.

٢٤ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن إعادة تشكيل أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي جانب ذو أولوية من جوانب إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وقد اتخذت خطوة أولى في ذلك الاتجاه باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٢٧/٥٠ بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وهو القرار الذي وضع آلية تمكن المجلس من زيادة كفاءة أعماله وتركيز جهوده على تحقيق نتائج ملموسة.

٢٥ - وأضاف أنه على الرغم من التقدم المحرز في استعراض ولايات لجان المجلس الفنية وأفرقة الخبراء والهيئات التابعة له وتكوينها وأساليب عملها، فإنه ينبغي الحرص على كفالة تنفيذ كل أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ تنفيذا تاما وكذا خطة التنمية المعتمدة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ والتي تبين الأماني التي تصبو الدول الأعضاء إلى تحقيقها فيما يتعلق بتعزيز التعاون من أجل التنمية على نطاق عالمي. ومن الضروري في هذا الصدد تعزيز دور المجلس في تنسيق وبرمجة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مع مراعاة الأولويات الاستراتيجية التي حددتها الجمعية العامة. كما ينبغي للمجلس أن يضع تدابير عملية لتنمية وتعزيز التعاون مع مؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وأن يضع ترتيبات تنسيقية لتيسير تنفيذ استنتاجات وتوصيات المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. ويمكن تحقيق هذا من خلال الهيئات الفرعية التابعة للمجلس التي ينبغي أن تحافظ على تعاون أوثق مع لجنة التنسيق الإدارية. فهذه التدابير هامة لإعادة تنشيط أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وزيادة كفاءته وفقا للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن إصلاح المنظمة (A/51/950) ويضم التقرير مقترحا بإنشاء أمانة فنية لدعم أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذه مسألة ذات أهمية حاسمة لأن الإدارات المختصة في الأمانة العامة غير قادرة حاليا على إعداد الوثائق اللازمة للمجلس.

٢٦ - ومضى إلى القول إن وفده يقترح الإبقاء على التنظيم الحالي لمختلف أجزاء الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وإصلاحها، قال إنه يؤيد المقترح بأن تدمج مهام اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية ومهام لجنة الموارد الطبيعية في لجنة التنمية المستدامة. وينبغي أيضا أن تسند مهام اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى لجنة التنمية المستدامة.

٢٧ - **السيد كرايتون** (استراليا): أعلن رسميا تأييد وفده بوجه عام لإصلاح الأمم المتحدة، وأعرب عن الأمل في أن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بتوصية لجنة التخطيط الإنمائي بشأن حالة أقل البلدان نموا الواردة في الوثيقة A/52/3، أكد من جديد أن استراليا تؤيد أعمال

الأمم المتحدة، ولا سيما جهودها الإنمائية المبذولة لدعم الحكومات الوطنية. وقال إن مسألة رفع اسم بلد ما من فئة أقل البلدان نموا يجب أن تولى دراسة وافية لأخذ كل العوامل ذات الصلة في الحسبان.

٢٨ - وقال إن وفده أصغى باهتمام للبيان الذي أدلى به رئيس وزراء فانواتو في الجمعية العامة وللبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفانواتو في اللجنة الثانية فيما يتعلق بإرجاء توصية لجنة التخطيط الإنمائي برفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا. فحالة فانواتو تستحق دراسة خاصة لأن رفع اسمها قبل الأوان من القائمة قد يعرض للخطر برامجها الحالية للإصلاح الاقتصادي. وأضاف أن فانواتو تواجه قيودا اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية محددة تعوق تنميتها فالهشاشة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية، وكثرة التعرض للكوارث الطبيعية، ومحدودية قاعدة الموارد التي هي رهن بتذبذبات أسعار سلعة واحدة، والموارد الطبيعية المتواضعة، ومحدودية الرأسمال البشري هي عوامل تتكاتف لتجعل الدول الجزرية الصغيرة في وضع ضعيف جدا. وهذه ظاهرة أدركها المجتمع الدولي عندما وضع مؤشر الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة. ونظرا إلى استمرار العمل بشأن المؤشر وإلى ما يحتمل أن يكون للمؤشر من أثر على النظر في الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فإن استراليا تعتقد أن من السابق لأوانه رفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا وتؤيد طلبها إرجاء النظر في حالتها حتى عام ٢٠٠٠.

٢٩ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن الارتياح لنتيجة الأعمال التي اضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧. ولكن كان من المناسب، في الجزء الرفيع المستوى الذي حضره وزراء شتى ومديرو صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لو أن رئيس البنك الدولي قد حضر أيضا بغية التشجيع على تمثيل البلدان الأعضاء على أعلى مستوى. وفي حين كان الحوار مع الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج طريفا جدا فإن من الضروري تقديم بعض النهج المبتكرة ليكون تبادل الآراء في دورات المجلس أكثر دينامية وفائدة. كما أنه ينبغي تلخيص نتائج الجزء الرفيع المستوى، ألا وهي الاستنتاجات المتفق عليها، في وثيقة موجزة تبين بوضوح المسائل التي نظر فيها والقرارات التي اتخذت بشأنها.

٣٠ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، قال إنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ قرارا بتعزيز مراقبته للصناديق والبرامج، أوصى فيه بأن تقوم المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، على سبيل الأولوية، باستعراض خطط تمويلها، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد الأساسية بغية تحقيق أهدافها المتفق عليها وزيادة الرقم المستهدف للتبرعات من المصادر الرسمية. وينبغي للصناديق والبرامج أن تبلغ المجلس في دورته الموضوعية المقبلة بالتدابير التي اتخذت استجابة لهذه التوصية.

٣١ - وقال إن الفريق العامل للمعلوماتية قد أحرز تقدما كبيرا كما يتضح من التقرير المقدم عن أعماله إلى اللجنة. وأعرب عن الأمل في أن يكون من الأيسر، بما هو متاح حاليا في هياكل أساسية وخدمات، تقديم وثائق الجمعية العامة والمجلس إلى الوفود على وجه السرعة.

٣٢ - وأكد وفده أهمية الأفكار الجديدة والمبتكرة لتدبير الأموال امتثالا للالتزامات والأولويات المتفق عليها عموما. وقال إنه لم يكن في الإمكان إيلاء هذه المسألة النظر الواجب في دورة المجلس الأخيرة وإن من الضروري مواصلة النظر في المسألة في الجزء الرفيع المستوى المقبل أو ربما حتى في مؤتمر دولي لتعبئة الأموال اللازمة من أجل التنمية.

٣٣ - **السيد دليني** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد مرة أخرى ضرورة إحداث زيادات جوهرية في الموارد الأساسية لتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة للتعاون الدولي من أجل التنمية. ومن المؤسف أن هذه المسألة ليست جديدة، لكن إذا حلت بإرادة سياسية حقيقية فإن في الأمكان تركيز الاهتمام الدولي على مسائل أخرى، مثل تعزيز تنفيذ المشاريع على المستوى الميداني، وتنسيق السياسات وإصلاح نظام المنسقين المقيمين.

٣٤ - وكما ورد في تقرير المجلس فإن ازدياد تكامل الاقتصاد العالمي ينطوي على إمكانية حدوث تقلب أكبر، ولا سيما في أسواق المال الدولية. ونظرا إلى أن كثيرا من البلدان النامية لم تتمكن من الإفادة من العولمة الاقتصادية، فإن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمساعدة هذه البلدان على إندماجها في الاقتصاد العالمي. وقال إن وفده شاكر للأعمال التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بمساعدة من الهيئات الأخرى للأمم المتحدة بشأن مؤشر الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. فاستعمال هذا المؤشر من شأنه أن يمكن من إيلاء المراعاة الواجبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية الضعيفة على وجه الخصوص.

٣٥ - وأضاف أن بابوا غينيا الجديدة تعيد تأكيد دعمها للجنة التخطيط الإنمائي وتؤكد من جديد أن من الضروري الحفاظ على استغلال اللجنة ومصداقيتها مثلما حدث منذ إنشائها، وأنها تؤكد المساهمات الهامة التي قدمتها اللجنة بالنيابة عن المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بقائمة أقل البلدان نموا. وقال إن وفده يوافق على التقييمات التي أجرتها لجنة التخطيط الإنمائي استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٦/٤٦ والواردة في التقرير E/1997/35. وفيما يتعلق بأعمال اللجنة، قال إن وفده يعتقد اعتقادا راسخا بأن توصية اللجنة برفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا أمر سابق لأوانه نظرا إلى أن العمل ما زال جاريا لوضع مؤشر الضعف. وعليه قال إنه يحث بقوة على أن يعاد النظر في هذه المسألة.

٣٦ - **السيدة ماكدونالد** (نيوزيلندا): قالت إنها تشاطر وفد فانواتو والوفود الأخرى قلقها بشأن التوصية السابقة لأوانها برفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا. فالبيانات التي تستند إليها التوصية غير كاملة ولا تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة التي تواجهها فانواتو كدولة جزرية صغيرة. فالدول الجزرية الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ هي من بين أشد البلدان انعزالا من الناحية الجغرافية. وهي هشة إيكولوجيا ومعرضة للصدمات الاقتصادية والمالية وذات موارد ضيقة القاعدة، وهي قليلة السكان وعرضة للكوارث الطبيعية. وأضافت أن العمل لإعداد مؤشر الضعف لم يحرز بعد من التقدم ما يكفي للتنبؤ بأثره المحتمل على تصنيف فانواتو وغيرها من أقل البلدان الجزرية الصغيرة نموا. ومع أن نيوزيلندا تؤيد تأييدا شديدا رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا حين تصل هذه البلدان إلى مستوى من التنمية يكون مسوغا لذلك فإنها تعتقد أنه لا يمكن اتخاذ مثل هذا القرار في حالة فانواتو. وهي لذلك تؤيد الدعوات إلى إرجاء النظر في رفع اسم فانواتو من القائمة حتى عام

٢٠٠٠ عندما تتوفر بيانات أكثر اكتمالا يستند إليها في تقديم توصية، واقترحت صياغة القرار الذي يعتمد فيه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يعبر عن هذا الإرجاء.

٣٧ - **السيدة ويليامز - ستيوارت** (ساموا): انضمت إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تأييد الدعوة التي أطلقتها فانواتو إلى إرجاء القرار برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا إلى عام ٢٠٠٠. وقالت إن وفدها يوافق على رفع أسماء البلدان من القائمة حين تتوفر معلومات كافية تبرر ذلك القرار وعلى أن تؤخذ في الاعتبار كل العوامل التي يمكن أن تؤثر على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للبلد مدار البحث. فرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا يشكل إقرارا بنجاح برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة. وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك مؤشرات أخرى تقيس درجة التنمية الاقتصادية، كتلك الواردة في برنامج عمل بربادوس، الذي هو الإطار لوضع مؤشر الضعف. ومن الأهمية البالغة النظر في الحالة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك السياق باستخدام مؤشرات تأخذ في الاعتبار القيود التي تواجهها تلك الدول نتيجة مساحتها وهشاشتها البيئية وضعفها الاقتصادي.

٣٨ - **السيدة فيغيرا** (فنزويلا): قالت إن ثورة المعلوماتية تطرح تحديا ذا نطاق لا يمكن التكهن به وآثار غير محدودة، كما أشار إلى ذلك بحق ممثل باكستان، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية في تقريره الشفهي عن أعمال الفريق العامل. فقد بدئ في بعض المنتديات تحليل قيمة "الدبلوماسية بالوسائل الالكترونية" والأثر المحتمل لتكنولوجيات الاتصال الجديدة على إدارة وتسوية النزاعات الدولية. وتمثل واحد من أهم جوانب ثورة المعلوماتية، في واقع الحال، في خطر التهميش. وعليه فإن وفدها يقر بأهمية أعمال الفريق العامل في كفالة زيادة مزايا الثورة ووصولها إلى طائفة واسعة من البلدان.

٣٩ - ومضت إلى القول إن أحد الإنجازات العظيمة التي حققها الفريق العامل كان هو تحديد المتطلبات الأساسية التي يبدو أنها تتعلق بثلاثة مجالات رئيسية هي الربط والتدريب وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل الوصول إلى قواعد بيانات الأمم المتحدة. وتمكن الفريق العامل بعد حل هذه المسائل من أن يستغل الفرص التي توفرها المعلوماتية بغية رفع كفاءة أعمال المنظمة إلى أكبر قدر ممكن، وتخفيض التكاليف إلى حد كبير وإفادة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وما زال النطاق الكامل للإمكانات القائمة حاليا غير معروف ويتعين فعل الكثير لكفالة أن يكون في وسع البلدان النامية الإفادة إفادة كاملة من أوجه التقدم التكنولوجي. غير أنه لا شك في أن الفريق العامل قد قام بعمل ممتاز لمنفعة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتستحق أعمال هذا الفريق التشجيع المتواصل.

٤٠ - **السيد كوندو** (اليابان): قال إن جامعة الأمم المتحدة تحظى بكامل دعم اليابان كدولة مضيفة. وقد استرعى وفده في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧ الأنظار إلى ضرورة أن تقوم وحدة التفتيش المشتركة باستعراض شامل لأنشطة الجامعة. ويسر وفده أن وحدة التفتيش المشتركة قد قبلت هذه التوصية وأن الوحدة أدرجت التفتيش في برنامج عملها لعام ١٩٩٨؛ وأعرب عن الأمل في أن يساعد الاستعراض في تعزيز كفاءة أعمال الجامعة.

٤١ - **السيد ماكوك** (جامايكا): أكد أهمية أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتدابير الناجحة المتخذة في هذا الإطار نتيجة للعلاقة البناءة القائمة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء من خلال آلية الفريق العامل. وقال إن وفده يهنئ مرة أخرى الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جهودهما الرامية إلى استخدام أحدث أوجه التقدم العلمي في تكنولوجيا المعلومات في أعمال المنظمة.

٤٢ - وقال إن ثمة مجالا هاما جدا يستحق اهتماما متواصلا وهو أن تقدم الأمانة العامة خدمات الدعم إلى الدول الأعضاء؛ وأعرب عن الأمل في أن تعزز هذه القدرة. وقال إن وفده يتطلع قدما أيضا إلى تبادل المعلومات عن "مسألة سنة ٢٠٠٠" ويرحب بنظر الفريق العامل في هذه المسألة الهامة. فقد أبرزت التقارير الصادرة مؤخرا أن كثيرا من البلدان النامية قد لا يكون لديها الإمكانات لمعالجة هذا التحدي التقني المعقد والمكلف، الذي سيجعل من الضروري تحديد وتعديل أجزاء معينة من البرامج ستتوقف عن العمل على الوجه الصحيح مع بزوغ فجر عام ٢٠٠٠.

٤٣ - وقال إن وفده يحيط علما بوجه خاص بأعمال مكتبة داغ همرشولد في مشروع تعليم الحاسوب المسمى "Cyber School Bus"، الذي ساعد على دخول الأمم المتحدة إلى الصفوف المدرسية في شتى أنحاء العالم. ويحيط وفده علما كذلك بأن الاشتراك في البرامج التدريبية التي تنظمها المكتبة ما زال يفوق الإمكانات المتاحة حاليا، وهو أمر يبين مدى اهتمام البعثات الدائمة بإدراج تكنولوجيا المعلومات في أعمالها. وينبغي زيادة الفرص التدريبية هذه لتلبية الطلب تلبية تامة.

٤٤ - **السيد كرم** (إسرائيل): أعرب عن معارضة وفده الشديدة لإدراج البند المتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن المجلس جهاز مكرس للنهوض بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، ولا ينبغي أن يكون محفلا للحرب السياسية والدعائية أو للعمل على إدامة مسائل سياسية يحسن أن ينظر فيها في محافل أخرى.

٤٥ - وقال إن كل المسائل المتعلقة بحالة الفلسطينيين تعالج الآن في مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين أنفسهم. ومع أنه صحيح أن العملية تتقدم ببطء فإن من المؤكد أن هذه العملية لا تشجعها المناقشات الجارية في الأمم المتحدة التي لا تؤدي، خلافا لذلك، إلا إلى تفاقم التوترات وإذكاء لهيب التطرف وتعميق الشكوك التاريخية لدى إسرائيل في ما يمكن أن ينتظر من المنظمة.

٤٦ - فالتاريخ يبين أن أفضل وسيلة لمعالجة النزاع في الشرق الأوسط هي أن تعالجه الأطراف المعنية نفسها. فالقرارات التي تديم ذاتها، والتقارير المغرضة، كتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي تقدم كل سنة إلى هيئات مختلفة، لا تخدم قضية السلام. فقد آن الأوان للتخلي عنها ولأن تكون الأمم المتحدة قادرة على تكريس وقتها ومواردها لمسائل أخرى أكثر أهمية.

٤٧ - **السيد شبراكوفسكي** (الجمهورية التشيكية): قال إن المساعدة المقدمة في السنتين الماضيتين إلى الوفود في ميدان تكنولوجيا المعلومات قد شهدت زيادة هائلة. وينبغي تقدير جهود كل الذين أسهموا في إيصال الأمور إلى حالتها الراهنة. ولثورة تكنولوجيا المعلومات عنصران رئيسيان مترابطان: التكنولوجيا والناس. ولعله ينبغي إعادة النظر في أولويات الميزانية وتخصيص الموارد في منظومة الأمم المتحدة بغية مسايرة ركب التقدم التكنولوجي. ومع أن التكنولوجيا هامة فإنها غير ذات جدوى على الإطلاق من دون إسهام العقل البشري. ويدور كثير من النقاش حول تنمية الموارد البشرية والتعليم وأهمية المعرفة، لكن منظومة الأمم المتحدة لا تبذل، على ما يبدو، قصارى جهدها في هذه المضامير. وينبغي تكريس مزيد من الجهد والوقت والموارد لا لتوفير المعدات التقنية فحسب وإنما أيضا لتنمية الموارد البشرية وتعليم وتدريب موظفي الأمانة العامة وحتى الخبراء من البعثات.

٤٨ - ومضى إلى القول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا في قراره ١/١٩٩٧ بشأن الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلوماتية في الأمم المتحدة، الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية، إلى وضع استراتيجية عامة لإدارة المعلومات لمنظومة الأمم المتحدة، ونظرا لجسامة هذه المهمة، ربما ينبغي الارتقاء رسميا بالفريق العامل إلى مركز أعلى. وسيتطلب الفريق العامل في كل حال دعما كاملا من الأمانة العامة، ومما يبعث على الارتياح البالغ، في هذا الصدد، أن نعلم أن الأمين العام شخصيا يدعم الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بالدعم المؤسسي، يجدر بنا أن ننظر بجد في إمكان تعيين موظف كبير يعطى لقب "كبير موظفي المعلومات" ويكون مسؤولا عن تنسيق الجهد التطويري. ومع أن الخطوات الأولى في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأعمال اليومية للوفود قد أنجزت فإنه ما زال يتعين فعل الكثير في المستقبل القريب. ذلك أنه ينبغي بذل كل جهد لتنسيق وضع مشاريع جديدة في الأمانة العامة لأن من شأن ذلك أن يرقى بمستوى المعلومات المتاحة لكل المهتمين بأعمال منظومة الأمم المتحدة وأن يزيد من فعالية الكلفة في كل الاستثمارات في الموارد البشرية والتكنولوجيا. وكل واحد من هذين السببين كاف بمفرده لتبرير إجراء تغييرات مناسبة في التنظيم والميزانية.

٤٩ - وأضاف أن نظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة حاليا تتيح الوصول إلى الوثائق من خلال شبكة الإنترنت. غير أن هناك حاجة إلى توسيع نطاق التغطية كيما تتسنى إتاحة كل الوثائق فور اعتمادها على مواقع المنظمة على الشبكة العالمية "ويب". ومع ذلك فإن هذه المواقع لا تسمح إلا بوصول مستخدم واحد على الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة هي أفضل مثال للتعاون الجماعي. ويمكن تيسير العمل الجماعي حتى من خلال شبكة صغيرة من الحواسيب الشخصية ومن خلال استخدام برامج حاسوبية جماعية مطروحة بالفعل في الأسواق. وقال إن وفده يرى أنه محظوظ إذ يشهد تطورا هاما كهذا في الأمم المتحدة، وأعرب عن الأمل في أن تنفذ الخطوات المذكورة أعلاه في أقرب وقت ممكن.

٥٠ - **السيد رافو آكيي** (فانواتو): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا بشأن البند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويرحب بالتأييد الذي أعربت عنه وفود استراليا وبابوا غينيا الجديدة وساموا ونيوزيلندا فيما يتعلق بمركز فانواتو. وفيما يتعلق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٣/١٩٩٧ المعنون "تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها الحادية والثلاثين" المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، قال إنه ليس في

منطقة المحيط الهادئ إلا خمسة من أقل البلدان نموا، اثنان منها يوشكان أن يفيا بالمعايير التي حددتها الأمم المتحدة لرفع الأسماء من تلك القائمة. وأحد هذين البلدين هو فانواتو، التي وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في القرار المذكور أعلاه. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى أن رئيس وزراء جمهورية فانواتو كان قد أوضح في البيان الذي أدلى به في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في المناقشة العامة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أن رفع اسم جمهورية فانواتو من القائمة أمر سابق لأوانه. وأن وفده يؤكد من جديد الأسباب التي يستند إليها هذا البيان.

٥١ - **السيد مانيلي** (جزر سليمان): أيد التعليقات التي أبداها ممثل فانواتو بشأن الدراسة الدقيقة التي يجب القيام بها قبل رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا. وقال إن معايير رفع الاسم يجب ألا تكون اقتصادية فحسب، ألا وهي متوسط دخل الفرد، ولكن يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي تجعل البلدان النامية ضعيفة. فالدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص تواجه من المشاكل أكثر مما تواجهه الدول الأخرى. وتشمل هذه المشاكل خطر التردي البيئي، والكوارث الطبيعية، والخطر الذي يهدد الأمن الاقتصادي، والتهميش من العولمة وتحرير التجارة، وشدة الاعتماد على تدفقات الموارد الأجنبية. ويجب أن يأخذ مفهوم الضعف في الاعتبار قدرة أقل البلدان نموا على التصدي لهذه الأخطار. ويعاني العديد من أقل البلدان نموا من شدة الضعف على الرغم من الارتفاع النسبي لمتوسط دخل الفرد.

٥٢ - ومضى إلى القول إن البلد الذي يرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا يصبح غير مؤهل للقروض من المؤسسات المالية الدولية. وهذه مشكلة خاصة للدول الجزرية الصغيرة، لأن إمكانية حصولها على القروض المتعددة الأطراف محدودة. أي أن الأداء الاقتصادي الناجح يمكن أن يكون في غير صالح البلدان المرتفعة الدخل، وذلك باستبعادها من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. وعليه فإن هناك حاجة إلى أن يدرك المجتمع الدولي الطبيعة المتعددة الأبعاد لضعف أقل البلدان نموا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة، وإلى أن يضع المجتمع الدولي هذه الدول في الاعتبار في برامجه وتقييماته. وينبغي قبول مؤشر الضعف قبولا واسع النطاق. ويجب على أقل البلدان نموا نفسها أن تكون مستعدة لقبول التحدي المتمثل في رفع اسمائها من القائمة ولقبول مواجهة هذا التحدي.

٥٣ - **السيد كووك** (سنغافورة): أشار إلى قرار لجنة التخطيط الإنمائي برفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلـــدان نمـــوا، فقال إن فانواتو، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، تواجه مجموعة محددة من التحديات. وما زال الفريق العامل، الذي سيجتمع في كانون الأول/ ديسمبر، يدرس هذه المشاكل وأثرها على تنمية فانواتو وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية لإدراجها في مؤشر الضعف. ورحب وفده بالعمل المتعلق بالمؤشر، الذي سيمكن من إيلاء الاعتبار للاحتياجات والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والذي سيكون له أثر هام على مركز فانواتو باعتبارها من أقل البلدان نموا. ورفع اسم فانواتو من القائمة قبل أوانه قد يشكل نكسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تقوم به الحكومة؛ لذا فإن وفده يعرب عن تأييده لطلب فانواتو إرجاء استعراض مركزها كواحد من أقل البلدان نموا إلى عام ٢٠٠٠.

٥٤ - **السيد بهاموندیس** (كندا): قال إن الإجراء الذي تتبعه الأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان ينبغي إدراج بلد ما في فئة أقل البلدان نموا إجراء مرض، وأن المؤشرات المستخدمة مناسبة. فقائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا، نظرا لموضوعيتها، قائمة معترف بها كمؤشر صحيح لمستوى التنمية، وهي لهذا تستخدم على نطاق واسع، بما في ذلك خارج الأمم المتحدة. ويقدر وفده تلك الموضوعية ويحترمها ويرغب في أن تتم المحافظة عليها. ومع ذلك لا بد من الإقرار بأن الأمم المتحدة ستكون، بين فترة وأخرى، بحاجة إلى مراجعة أساليب عملها.

٥٥ - وأضاف أن لجنة التخطيط الإنمائي أوصت، في تقريرها لعام ١٩٩٧، بأن تقوم الأمم المتحدة باستعراض مسألة وضع مؤشر الضعف. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة، كما جرت الإشارة إلى ذلك من قبل، قيودا خاصة بها يسلم بها المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وعليه، فإن وفده ينضم إلى الوفود التي طلبت إرجاء رفع اسم فانواتو من مركز أقل البلدان نموا إلى أن يتم الوصول إلى تقييم منصف لحالتها، أي في أقرب وقت ممكن بعد إتمام المداولات بشأن وضع مؤشر للضعف.

٥٦ - **السيد دراونيماسي** (فيجي): قال إن فانواتو، نظرا إلى أنها تعاني، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ، من شح في الموارد الطبيعية وقلة السلع الأساسية التصديرية وقلة تنوع اقتصادها، وتعاني من الكوارث الطبيعية التي تحل بها كل سنة، فإنها ليست في وضع يمكنها من بلوغ التنمية المستدامة. وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن رفع الاسم من فئة أقل البلدان نموا يجعل البلدان غير مؤهلة لتلقي قروض ميسرة من المؤسسات المالية. وعليه فإن وفده يؤيد طلب فانواتو ويحث على إرجاء القرار بشأن رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا حتى تكون في وضع يمكنها من بلوغ التنمية المستدامة.

٥٧ - **الرئيس**: قال إن اللجنة اختتمت النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٥.